٢٠٠٠ ليرة بدل تسوية و٥ آلاف عمولة تدقيق شهرياً

المصرف المركزي يصدر قراراً ناظماً لاستيفاء الرسوم والأقساط في الجامعات الخاصة

فادي بك الشريف

أصدر مصرف سورية المركزي قراراً نص بموجبه على إلـزام الجامعات الخاصة العاملة في سورية والمرخصة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، باستيفاء قيمة أقساط الرسوم الدراسية بالليرة السورية من الطالب السوري المقيم ومن في حكمه، وبالقطع الأجنبي (دولار أميركي – يورو) من الطالب السوري غير المقيم والطلاب العرب والأجانب.

ويلـتزم الطالب غير المقيم والعرب والطلاب العرب والأجـانب بتسديد الرسوم الجامعية نقداً «بنكنوت» في حساب الجامعة الخاصة المفتوح لدى أحد المصارف السورية المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي، وتلتزم كل جامعة بتحديد مصرف واحد (بكل فروعه) لقبول رسوم التسجيل الجامعي بالقطع الأجنبي.

كما تبلغ مديرية العلاقات الخارجية لدى المركزي بموجب كتاب خطي باسم المصرف المختار من قبلها، وبعنوانها المعتمد لتبلغ أي إخطار من المصرف بخصوص هذا الموضوع.

هذا وتقوم الجامعة بتفويض المصرف المعتمد من قبلها بعمليات شراء وإدارة القطع الأجنبي الناجم عن تقاضيها الرسوم الدراسية، بما يتضمن قيام المصرف بعد نهاية كل شهر (خلال يومي عمل) بشراء ٥٠٪ من حصيلة إيـرادات الجامعة من القطع الأجنبي الناجم عن الرسوم الجامعية، ويلتزم ببيع هذا المبلغ إلى مصرف سورية المركزي (نقداً) بيوم العمل التالي لتاريخ تنفيذ عملية الشراء بالتنسيق مع مديرية العمليات المصرفية، ولا تدخل هذه المبالغ ضمن مركز القطع التشغيلي للمصرف، حيث تلتزم المصارف بتقديم الطلب وفق النموذج الموحد لبيع وشراء القطع الأجنبي عبر (الرابط الشبكي).

كما يحتفظ المصرف بنسبة الـ٥٠٪ المتبقية من حصيلة إيـرادات الجامعة من القطع الأجنبي الناجم عن الرسوم الجامعية لديه، حيث يمكن للجامعة أن تستخدم هذه المبالغ (كلاً أو جزءاً منها) لتأمين احتياجاتها من المستوردات وتسديد الالتزامات والنفقات المترتبة عليها بالقطع الأجنبي وفق الأنظمة النافذة، أو تقدم طلباً خطياً للمصرف لبيعه هذه المبالغ أو الجزء المتبقي منها، ليقوم بدوره ببيعها إلى المركزي.

وفيما يخص تقديم الكشوف الشهرية، تلتزم الجامعات الخاصة بتقديم كشف شهري تفصيلي إلى فرع المركزي بالمحافظة التي توجد فيها إدارة الجامعة، يتضمن الرسوم الدراسية المسددة لحسابها بالقطع الأجنبي وفق بيانات مطلوبة وذلك خلال (١٠) أيام عمل بعد نهاية كل شهر، على أن يرفق بالكشف صورة عن إشعار المصرف بشراء الـ٥٠٪ من إجمالي قيمة الإيرادات الشهرية، كما تلتزم الجامعة مع تقديم الكشف بتسديد عمولة التدقيق لدى فرع المركزي البالغة ٥ آلاف ليرة شهرياً.

وتلتزم المصارف بتقديم كشف شهري عبر الربط الشبكي لمديرية العلاقات الخارجية بالمركزي خلال مهلة (٥) أيام عمل بعد نهاية كل شهر.

وبموجب المادة الرابعة من القرار يقوم فرع المصرف بتدقيق الكشوف الواردة من الجامعات والإشعارات المرفقة بها، ومطابقة القيم مع المبالغ المشتراة من قبل المصارف، وتزويد مديرية العلاقات الخارجية بتقرير شهري عن إيـرادات الجامعات الخاصة، على أن تقوم المديرية بمقارنة التقارير الواردة إليها وعند ظهور أية مخالفة يتم إبلاغ الجامعة بها، وتمنح الجامعة مدة شهر من تاريخ تبلغها المخالفة لإجراء التسوية.

وبالنسبة للمخالفات وبدلات التسوية نص القرار أنه عند عدم التزام الجامعة بتقديم الكشف الشهري ضمن المهلة المحددة أو عدم تسديد عمولة تدقيق الكشف، يترتب عليها دفع بدل تسوية بمقدار ألفي ليرة عن كل يوم تأخير، وعند عدم التزام الجامعة باستيفاء الرسوم الدراسية بالقطع الأجنبي للطالب غير المقيم والطلاب العرب والأجانب يترتب عليها دفع بدل تسوية بالليرة السورية مقداره ضعف قيمة المخالفة المبلغة، وفي حال ثبوت قيام الجامعة باستيفاء الرسوم الدراسية بالقطع الأجنبي من قبلها مباشرة بدل إيداعها في الحساب المصرفي تتم مصادرة قيمة هذه الرسوم لمصلحة المصرف وإيداعها في حساب إيـرادات مخالفات وغرامات أنظمة القطع الأجنبي.

> اسطفان لـ«الوطن»: يشمل ٤٠ بالمئة من عدد الطلاب الجدد المسجلين لهذا العام

أما عند عدم التزام المصرف ببيع المركزي النسبة المقررة من إيـرادات الرسوم الدراسية خلال المهل المحددة، أو تأخره بإرسال الكشف المطلوب بفرض عليه بدل تسوية مقداره ألفا ليرة سورية عن كل يوم تأخير حتى تاريخ قيامه ببيع كامل القيمة الواجب بيعها أو إرسال الكشف المطلوب، على أن تقوم المديرية بتحصيل بدل التسوية بأسلوب التحصيل الإداري المباشر من خلال اقتطاعه من حساب المصرف الجاري المفتوح لدى المركزي بالليرات السورية.

ويحق للمركزي تكليف العاملين لديه بإجراء زيارات ميدانية للجامعات الخاصة للاطلاع على الوثائق المتعلقة بالرقابة على تطبيق هذا القرار، وتعرض أية حالات استثنائية لم تذكر بهذا القرار على لجنة إدارة المركزي، من قبل مديرية العلاقات الخارجية للبت بها واتخاذ الإجراء الملائم بخصوصها.

وفي تصريح خاص لـ «الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي- رئيس مكتب التعليم الخاص في الاتحاد الوطني لطلبة سورية فايز اسطفان أن القرار كان مقرراً أن يطبق مع بدء العام الدراسي الماضي، لكن تم تأجيل تطبيقه إلى العام الحالي بناء على مطلب الاتحاد لكون القرار صدر بوقت متأخر لا يتزامن مع بدء العام لذا كان من الضروري بمكان تأجيله، مضيفاً: وبالفعل تم الإعداد لبدء تطبيق القرار منذ عدة أشهر بالتنسيق بين مصرف سورية المركزي ووزارة التعليم العالي والاتحاد الوطني لطلبة سورية.

وتابع اسطفان بالقول: ما صدر اليوم هو الشكل النهائي للقرار وتعليماته التنفيذية، مبيناً أن القرار يطبق على جميع الطلبة الجدد فقط المسجلين بموجب شهادات غير سورية اعتباراً من العام الدراسي الحالي.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى أن القرار يشمل ٢٣ جامعة خاصة عاملة في سورية، مؤكداً أن نسبة الطلاب ممن يشملهم القرار تقدر بـ٤٠ بالمئة من عدد الطلاب الجدد المسجلين لهذا العام.

حلب تتوقع إنتاج ١٣٠ ألف طن زيتون و٢٦ ألف طن زيت

مدير الزراعة: تراجع الإنتاج إلى النصف رفع أسعار الزيت والزيتون

الفلاحون: تكلفة الهكتار الواحد تتجاوز ٣ ملايين ليرة وإيراده لا يزيد على ذلك بكثير

محمود الصالح

كشف مدير زراعة حلب رضوان حرصوني أن هناك أكثر من ٢٣ مليون شجرة زيتون على كامل مساحة محافظة حلب، وهي تشغل نحو ١٩٠ مليون دونم من الأراضي التي تجود فيها زراعة شجرة الزيتون التي تعتبر من الأشجار المتأصلة في محافظة حلب، التي ترتبط بتاريخ هذه المحافظة منذ الأزل.

وأكد مدير الزراعة في تصريح لـ«الوطن» أن عدد أشجار الزيتون المثمرة في المحافظة يتجاوز ٢١٤٢٥٦١٩ شجرة من مختلف الأعمار، ومن جميع أنواع الزيتون، ويقدر إنتاج الزيتون في العام الحالي بحدود ١٣٠ ألف طن ومنه ما هو مخصص لصناعة زيتون المائدة الذي يقدر بحدود ٢٣٤٢٤ طناً ومنها ١٠٦٧١١ طناً لعصر الزيت التي يقدر لها أن تنتج بحدود ٢٦٠٢٧ طن من زيت الزيتون.

وأشار مدير الزراعة إلى أن أغلب مناطق زراعة أشجار الزيتون هي خارج السيطرة، وتتركز في إعزاز وعفرين والباب وغيرها من المناطق، وهناك مساحات موجودة في المناطق الآمنة يقدر إنتاجها في العام الحالي بحدود ٢١ ألف طن من الزيتون الحب ومن الزيت بكمية لا تزيد على ١٠ آلاف طن، موضحاً أن هناك تراجعاً كبيراً في كمية الإنتاج في الشجرة الواحدة، حيث يقدر متوسط إنتاج الشجرة من الزيتون الحب بحدود ١٠ كغ وهذه الكمية لا تشكل أكثر من ٥٠ بالمئة من الإنتاج الطبيعي للزيتون، والسبب في ذلك قلة الأمطار والمعاومة وكلفة مستلزمات الإنتاج.

وعن أسعار الزيتون والزيت بين مدير الزراعة أنه كان في جولة على حقول الزيتون والمعاصر في منطقة الباب، وتبين أن هناك ازدحاماً كبيراً على المعاصر بسبب قلتها قياسا إلى الإنتاج في تلك المنطقة، حيث يوجد ٢١ ألف طن ستقوم ١٦ معصرة بعصرها خلال فترة وجيزة، مبيناً أن هناك ٢٣٢ معصرة مرخصة أصولاً في كامل أنحاء المحافظة، ولكن اغلبها في مناطق خارج السيطرة، نظرا لتركز زراعة الزيتون في هذه المناطق، ويوجد ١٦ معصرة فقط في المناطق الآمنة، وهي لا تكفي حاجة تلك المناطق، لذلك تشهد هذه المعاصر ضغطاً هائلاً في الدور عليها من المواطنين لعصر زيتونهم.

وعن تأمين حاجة هذه المعاصر من المحروقات نظراً لعدم وجود الكهرباء في مناطق وجودها بين حرصوني أن المحافظة وفرت مادة المازوت لجميع المعاصر بالسعر الصناعي والكميات كافية ولا يوجد نقص في مازوت المعاصر. مشيراً إلى أن هناك قراراً ناظماً لأجور المعاصر صادراً عن المكتب التنفيذي في محافظة حلب حيث إن حصة المعصرة في حال قام الفلاح بجلب إنتاجه إلى موقع المعصرة نسبة ٥ بالمئة من إنتاج الزيت، وفي حال قام صاحب المعصرة بنقل الزيتون من الحقول إلى المعصرة على نفقته تكون النسبة ٧ بالمئة، وهذه النسبة منصفة للفلاحين ولأصحاب المعاصر.

وبين حرصوني أن الزيتون المخصص للمائدة ومن النوعية الجيدة يباع في مدينة حلب بحدود ٤ آلاف ليرة للكيلو، أما زيت الزيتون فيتم بيعه في أرض المعصرة بقيمة

١٨٥ ألف ليرة للتنكة، وفي مدينة حلب بحدود ٢١٥ ألف ليرة للتنكة.

عدد من الفلاحين وأصـحاب المعاصر ممن تواصلت معهم «الوطن» اشتكوا من ارتفاع تكاليف زراعة الزيتون حيث تصل كلفة الهكتار سنوياً إلى ثلاثة ملايين ليرة ومنها فلاحة الهكتار الواحد لست مرات سنوياً إلى مليون ليرة سورية، وفي بعض المناطق الجافة يحتاج الزيتون إلى ٦ ريات سنوياً تصل كلفة الرية الواحدة للهكتار إلى حدود ١٢٥ ألف ليرة، وكذلك الحال بالنسبة لمواد مكافحة الحشرات والأسمدة والأدوية الزراعية الأخرى أصبحت تكاليفها عشرات أضعاف المرات عما كانت عليه قبل الحرب على سورية، وأجور قطاف الزيتون، حيث يصل أجر العاملة إلى ١٠ آلاف ليرة يومياً، ولذلك باتت كلفة إنتاج الزيتون كبيرة، وقيمة المردود لا تتجاوز ٣,٥ ملايين ليرة للهكتار الواحد.

أما أصحاب المعاصر فبدورهم يشكون من قلة النسبة خصوصاً أمام قلة إنتاج الزيت، وهم يطالبون بتوفير المحروقات لهم بالسعر المدعوم لأنهم جزء من العملية الإنتاجية الزراعية، وقد تحملوا تكاليف كبيرة لإعادة تأهيل معاصرهم، وتأمين قطع التبديل لها في الصيانة الدورية، وكذلك ارتفاع أجور العمال القائمين على العمل في هذه المعاصر.

تلويث «ماء الجفت» للبيئة بحماة يتسبب بإغلاق ٣ معاصر وإنذارات لأخرى

٢٥٠ ألف ليرة جملة «كالون» الزيت والكيلو بالمفرق بـ١٤ ألف ليرة

حماة- محمد أحمد خبازي

بدأت مع انطلاق عمل معاصر الزيتون في محافظة حماة، منذ ١٥ الشهر الماضي تظهر مشكلات بيئية، من مخلفات عمليات العصر وطرح نواتجها من «ماء الجفت» بأطراف الطرقات القريبة من تلك المعاصر، وبالأراضي الزراعية والمسيلات المائية، وهو ما جعل صوت المواطنين المتضررين من تلك المشكلات يرتفع عالياً، مطالبين الجهات المعنية بالتدخل السريع، لإنقاذهم من الروائح الكريهة ومخاطرها على صحتهم، إضافة لمعالجة آثارها السيئة على البيئة بشكل عام.

وبيَّنت مديرة مكتب الزيتون بمديرية زراعة حماة سوسن قيسي لـ«الوطن» أن هناك لجنة من الجهات المعنية مثل الزراعة والصحة والمحافظة، كشفت على عمل المعاصر بالمحافظة، وعددها أكثر من نحو ٣٩ معصرة، منتشرة بمختلف مناطق المحافظة، ولكن معظمها يتركز بمنطقة مصياف، ووجدت أن بعضاً منها يرمي «ماء الجفت» في الصرف الصحي أو على أطراف الطرقات أو بمسيل مائي.

وأوضحت قيسي أنه تم إنذار العديد من المعاصر المخالفة لشروط العمل، بتهديد سلامة البيئة. وأضافت: سيتم إغلاق ٣ معاصر هذا الأسبوع بسبب عدم تقيدها بالتعليمات، وارتكابها مخالفات بيئية.

وكشف عدد من المنتجين أن بعض أصحاب المعاصر يتقاضون منهم أجوراً زائدة، لقاء عصر محصولهم، ويضطرون لدفعها مرغمين كي لا يفسد زيتونهم ويفقد نسبة عالية من الزيت إذا تأخر عصره.

وأوضـح بعضهم أن هناك أصحاب معاصر يأخذون أجرتهم زيتاً، بالاتفاق بين الطرفين، وبنسبة ١٠ بالمئة من ناتج عصر زيتونهم، ليبيعوا «الكالون» ١٦ كيلو بـ٢٣٠ ألف ليرة من أرض المعصرة.

وبينت قيسي أنه تم تحديد أجرة عصر الزيتون بـ١٦٠ ليرة للكيلو إذا احتفظ صاحب المعصرة بالبيرين الناتج عن العصر، وبـ ٢٢٠ ليرة للكيلو من غير البيرين. كما تم تخصيص كل معصرة بـ٥ آلاف لتر من المازوت لتسهيل عملها، وعصر إنتاج المزارعين وفي حال تقاضي أجرة زائدة عن ذلك يمكن لمنتج الزيتون أن يشكو للرقابة التموينية.

وعـن إنتـاج المحـافظة من الزيتـون، ذكرت قيسي أن الإنتاج النهائي لم يحدد حتى اليوم، ولكن الأولي يُقدر بنحو ٦٩ ألفاً و٢٣٧ طناً، منها ٥٩٣٢٤ طناً من الأراضي المزروعة بالزيتون بعلاً والباقي من المساحات المروية.

أمـا سـعر كـالـون الـزيـت بـالـجـملـة في المحافظة، فبـيّن باعة لـ«الوطن» أنه يتراوح بين ٢٢٥ ـ ٢٥٠ ألف ليرة حسب نوع الزيتون وجودة الزيت، والكيلو بالمفرق ١٤ ألف ليرة إذا كان الزيت من النوع الجيد، وبـ ١٣ ألف ليرة إذا كان أقل جودة، وبـ ١١٥٠٠ ـ ١٢٠٠٠ ليرة إذا كانت جودته وسطاً.

ارتفاعات متوقعة بأسعار الفروج خلال الشتاء

«حداد»: قرار المازوت الصناعي لم يشمل المداجن

الوطن

تشهد أسعار البيض والفروج تذبذباً نسبياً بالأسعار مع استقرار واضح لسعر صحن البيض الذي ثبت عند حاجز ١١٥٠٠ ليرة وكيلو الفروج بـ٧٨٠٠ ليرة والشرحات من دون عظم ١٢٠٠٠ ليرة والدبوس بـ٧٥٠٠ ليرة والوردة بـ٨٤٠٠ ليرة، أما سودة الدجاج فقد سجل الكيلو ١١ ألفاً وتختلف تلك الأسعار بشكل بسيط حسب المناطق.

عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد بين لـ«الوطن» أن قطاع الدواجن مـازال يـعاني، موضـحاً أن أسـعار الدواجن والبيض في الأسواق مرتبطة بشكل أساسي بسعر الأعلاف، وقال: لكن هناك ارتفاعاً غير مبرر بأسعارها مقارنة مع دول الجوار فالفارق في سعر الصويا بين سورية ولبنان نحو ٧٠٠ ألف ليرة مع العلم أن سعر المادة في المصدر واحد، داعياً إلى ضرورة مراقبة مستوردي الأعـلاف وضبط تكاليفها بشكل صحيح لكونها العامل الرئيسي لتحديد تكاليف الإنتاج.

وأوضـح حـداد أن السـعر الحـالي لصندوق البيض من أرض المدجنة نحو ١١٥ ألـف ليرة أي ٩٦٠٠ ليرة سعر الصحن الواحد، علماً أن التسعيرة النظامية الصادرة عن وزارة التجارة الداخلية هي ١٠ آلاف ليرة، مشيراً إلى أن هذه التسعيرة حالياً كافية ولا حاجة لرفع السعر في السوق من قبل بعض المحال.

وتتوقع حداد أن الأشهر القادمة ستشهد ارتفاعات في مادة الفروج بمعدل ألف ليرة للكيلو شهرياً، ما لم يتم تأمين مواد التدفئة اللازمة للمداجن، وذلك مع دخول فصل الشتاء لأن تربية الفروج تحتاج إلى حرارة كافية ومناسبة وإلا سيكون عرضة للأمراض وبالتالي نفوق أعداد كبيرة، أما البيض فلا تؤثر فيه درجات الحرارة المنخفضة.

ولفت حداد إلى أن المداجن تعتمد في تأمين الحرارة المناسبة بشكل أساسي على فحم الكوك الذي ينتج من مصافي البترول لكونه يعطي حرارة أكثر كما أن سعره أقل من المازوت ولكنه حالياً قليل التوفر ومرتفع الثمن حيث يبلغ ١٥٠٠ ليرة للكيلو.

وعـن اسـتفادة المداجن من المـازوت الصناعي الـذي حـدد سعره مؤخراً بـ١٧٠٠ليرة، بـيّن أنه لا يشمل قطاع الدواجن وليس له أي آلية واضحة بهذا الصدد، موضحاً أنه يتم حالياً توزيع المـازوت بسعر ٥٥٠ ليرة ولكن بكمية قليلة غير كافية ولا تصل إلى الجميع مما يضطر صاحب المدجنة لشراء مادة المازوت بأسعار مرتفعة جداً تصل لـ٤ آلاف ليرة لليتر الواحد ما ينعكس سلباً على سعر الفروج.

وحـول إمـكـانـيـة اسـتـيـراد الـفـروج والبيض أكد حداد أن هذا الأمر غير وارد نهائياً لأن دول الجوار أسعارها مرتفعة أيضـاً نتيجة ارتـفـاع أسـعار الأعلاف على الجميع.

مؤسسة المعارض ترفع سعر بطاقتها.. وتتاجر بالحظ بـ٢١ مليار ليرة

الفاكياني لـ«الوطن»: جائزة رأس السنة نصف مليار ليرة

طلال ماضي

يلجأ الكثير من السوريين إلى اقتناء تذاكر اليانصيب، وخاصة إصدار رأس السنة من أكثر من محافظة، ومن أكثر من موزع للحصول على فرصة مربحة قد تغير حياتهم وخاصة في ظل الظروف الضاغطة.

ودفع الإقبال الكبير وتجارة الحظ المربحة المؤسسة العامة للمعارض والأسواق الدولية إلى رفع الجائزة الكبرى لإصدار رأس السنة الأول، من ربع إلى نصف مليار ليرة سورية.

وأوضح مدير عام المؤسسة غسان الفاكياني في تصريح لـ«الوطن» أن إصدار رأس السنة ٢٠٢٢ تمت طباعة ٨٠٠ ألف بطاقة، بسعر ٥٠٠٠ ليرة للبطاقة، والجائزة الكبرى ٥٠٠ مليون ليرة، وحجم مبيعات الإصدار ٤ مليارات ليرة، ويكون بذلك ارتفع إصدار عام ٢٠٢٢ عن إصدار عام ٢٠٢١ بنسبة ١٠٠ بالمئة، من حيث سعر البطاقة والجائزة والمبيعات، في حين حافظ عدد البطاقات على نفس العدد.

وأشار الفاكياني إلى أن إصدار رأس السنة الثاني ارتفع سعر البطاقة من ١٥٠٠ ليرة إلى ٣٥٠٠ ليرة، والجائزة من ١٠٠ مليون إلى ٣٠٠ مليون ليرة، والمبيعات من ٤٥٠ مليوناً إلى ١,٠٥٠ مليار ليرة مع استمرار نفس عدد البطاقات، وبالنسبة إلى الإصدار الخاص أو ما يعرف بدورة المعرض بين الفاكياني أن عدد بطاقات هذا الإصدار ٣٠٠ ألف بطاقة، وسعر البطاقة ارتفع من ٢٥٠٠ ليرة من العام الماضي إلى ٣٥٠٠ ليرة هذا العام، والجائزة الكبرى ارتفعت من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون ليرة، وحجم المبيعات من ٧٥٠ مليوناً إلى ١,٠٥٠ مليار ليرة.

وبالنسبة إلى الإصدار الدوري الأسبوعي بين الفاكياني أنه تم إصدار ٥,٤ ملايين بطاقة وسعر البطاقة ٢٥٠٠ ليرة والجائزة الكبرى من ١٠ إلى ١٥ مليون ليرة، ومبيعات الإصدار من ٢٠٠ مليون إلى ٣٦٠ مليون ليرة.

بالنسبة للتانصيب الإلكتروني بين الفاكياني أن المؤسسة ما زالت في طور الإعداد التقني لهذا النوع من السحوبات بالتعاون مع الهيئة الناظمة للاتصالات ويحتاج إلى بعض الوقت لإطلاقه.

وفي عملية حسابية بسيطة تتاجر المؤسسة بحفوظ الناس خلال العام المقبل بقيمة ٢١,٤ مليار ليرة، في حين تاجرت خلال عام ٢٠٢١ بـ١٢,٢ مليار ليرة، وذلك يدل على الإقبال الكبير للدخول في لعبة الحظ، بعد أن ضاقت سبل العيش أمام أغلبية السوريين، وينتظرون أي بصيص أمل لشراء مسكن أو ركوب سيارة، أو حتى الاستمرار بالحياة، وخاصة لمن ليس لديه مغترب يرسل له حوالات أو لا عمل آخر له ويعتاش على فتات الراتب.

وتباع البطاقات في الأسواق عبر مجموعة من المتعهدين ولديهم مجموعة من التجار وأصحاب البسطات الذين ينادون لبيع الحظ، وبدأت تطرح الورقة في الأسواق، لتباع بسعر وصل إلى ٧٥٠٠ ليرة دون حسيب أو رقيب، مع ترقب بأن يرتفع قبل الموعد المحدد سعر الورقة وتفقد من الأسواق، وتتيح مؤسسة البريد لكل مواطن شراء بطاقة واحدة بسعر التكلفة إلا أن القائمين على الكوات نادراً ما يبيعون المواطن وحجتهم موجودة دائماً بأنه انتهى بيع الإصدار.